Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

٧ ـ الرأي في الإلحاق

ويتضمن ثلاثة أمور هي:

١ ـ القول بزيادة بلا معنى، غير ممكن

ذهب جمهور الصرفيين العرب إلى أن زيادة الإلحاق لغرض لفظي فحسب؛ لأن الإلحاق: إتباع لفظ لآخر أكثر حروفاً منه ليتصرف تصرفه، وهذه الزيادة ضرب من التوسع فقط، فيقول ابن جنى: «اعلم أن الإلحاق إنما هو بزيادة في كلمة تَبلُغ بها زنة الملحَق به؛ لضرب من التوسع في اللغة . . . ولايبقى بعد ذلك غرض مطلوب.»[٤٢]

ويعدّ ابن يعيش أكثر تمسكاً بعدم زيادة أي معنى في الحرف الزائد للإلحاق، حيث يقول: «إن مازيدَ للإلحاق ليس الغرض منه إلا إتباع لفظ للفظ، لاغير . . . فهو شيء يخص اللفظ من غير أن يُحدِثَ معنى».[٤٣]

لكن الراجح أن الزيادة ـ أية زيادة ـ، ومنها زيادة الإلحاق، يلزم أن تؤدي معنى معينا، وقد اتضح في الفصل الرابع من هذا البحث أن زيادة المعنى تحصل من زيادات الحركات، فكيف بالأحرف الزائدة، إضافة إلى زيادة الحركات معها؟.

ولايمكن إنكار المعنى الحاصل من زيادة الإلحاق للكلمات التي تدل على معنى قبل هذه الزيادة؛ لأن الغرض من الإلحاق ليس تكثير أحرف الكلمة الملحقة بغيرها مما هو أكثر منها حروفاً فحسب بل لابد أن يحقق زيادة في المعنى بقدر الأحرف التي تزاد على أصول الكلمة الملحقة ولم تكن هذه الزيادة عبثا أو لتكثر الأحرف فقط، تدل على ذلك زيادة المعنى في المزيد فيه عما كان عليه في المجرد، ولو حذفنا الحرف الزائد للإلحاق لعادت الكلمة للدلالة على المعنى الأصلي الذي كانت تؤديه أو تدل عليه قبل الزيادة.

---

٤٢ ـ المنصف شرح التصريف ١/٣٤ .

٤٣ ـ شرح التصريف الملوكي، الورقة ٢٤ .